انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري
دراسة قياسية تحليلية

د.بودلال علي
أستاذ محاضر(أ)- كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان – الجزائر
boudellala@yahoo.com

ملخص:

تواجه الكثير من البلدان على اختلاف إيديولوجياتها ودرجات تقدمها الاقتصادي ظاهرة انحراف بعض أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، فيما عرف بظاهرة الاقتصاد الخفي: هوذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون مخفياً على مرأى السلطات وذلك لتجنب الضرائب والأنظمة والقوانين أو لأن السلع والخدمات التي ينتجها تكون غير قانونية ولأن النشاط الاقتصادي الخفي لا يكون معلناً فقد تم حذفه من اجمالي الناتج الداخلي الخام.

وعليه فإن الاقتصاد الخفي يمكن تقسيمه إلى قطاع قانوني وقطاع غير قانوني، وأن القطاع القانوني يكشف عن اقتصاد الاكتفاء الذاتي، بينما القطاع غير القانوني فيمثل جزء من اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي غير المشروع وجاءت هذه الدراسة لتعالج موضوع الاقتصاد الخفي في الجزائر أسبابا وأثاراً خلال الفترة (1970-2010).

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الخفي- البلدان المغاربية- تقدير- حجم الظاهرة- الجزائر.

Abstract:

The un official economy Is known to be a part of economy which Is hidden on purpose to avoid taxes' laws and regulations or goods and services produced to be illegal and the hidden economic activity Is not declared. It has been omitted from gross domestic product.

Unofficial economy is being divided into legal sector and illegal sector. The first is about self- sufficient economy and the second, represents a part of shadow economy. This article handles the topic of UN official economy in Algeria in period (1970-2010).

مقدمـــة:

الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية، حيث يقدر في الجزائر بما يقارب 30% من الناتج المحلي الخام بناء على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي. أي ما يتجاوز 08 مليار دولار ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا[1]، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وقصور في الأنظمة والقوانين.

وقد أظهرت نتائج دراسة خلال الفترة (1988-2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد الخفي بنسب تتراوح بين 35%- 44% من إجمالي الناتج الداخلي في البلدان النامية، وبنسب تراوحت بين 14%-16% من إجمالي الناتج الداخلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[2]

كما أسفرت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة (1998 – 2000) على دول متنوعة من العالم أن الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا وتايلاند وروسيا والدول الإسكندنافية والشيلي وكان منخفضا في دول أخرى مثل سويسرا، أوزبكستان، النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وسلوفاكيا وجنوب إفريقيا.[3]

وبينت دراسة حديثة تقييمية للاقتصاد الخفي في الجزائر بلوغ حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام (د.بودلال علي 2007). ومن هنا يتزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في تحليل تطور الظاهرة ويعود ذلك لأسباب عدة نذكر منها على سبيل الحصر:

- الأموال السوداء هي أحد النشاطات الخفية وهي تشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية منها كالجزائر؛
- برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من الدول النامية أفرزت نتائج سلبية؛
- الاقتصاد الخفي هو جزء من الاقتصاد الوطني للدولة ولكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2004) دورة عادية سبتمبر 2004، ص.ص. 41 – 43.

[2] صندوق النقد الدولي 2002 "***قضايا اقتصادية***" الاختباء وراء الظلال، ص.ص 201 -222.

[3] Schneider F2002 « ***Estimating the Size of the danish shadw economy using the currency demand Approach An Att mpt scaud Jof Economics,*** Vol 88 pp 643-68 I.M.F

1. ماهية الاقتصاد الخفي :

هناك تعريفات عدة للاقتصاد الخفي والذي أشارت إليه بعض الأدبيات بتسميات عديدة منها (وحسب ما أشارت إليه الدراسات التي أجراها المكتب الدولي للعمل ونظام المحاسبة لسنة 1993)، حيث ورد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد التحتي والاقتصاد الأسود والاقتصاد غير الرسمي، واقتصاد الظل والاقتصاد غير المرئي. عموما ينظر إلى الاقتصاد الخفي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، وهي أما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.[4]

كذلك عرف اقتصاد الظل على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.

وهناك من يتناوله على أساس أنه يضم العديد من النسخ، حيث يشكل الاقتصاد غير المشروع النسخة السوداء الأكثر قوة ونفوذاً فيه وهي تتمثل بسيادة نوع من الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل أشكال العنف وكل أشكال التهريب من مخدرات وأسلحة وأشياء مسروقة ... الخ وذلك إلى جانب نسخ أخرى وردية تخص الاقتصاد غير التجاري والاقتصاد التضامني، أي ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة .. الخ.

ونظرا لتنوع مجالات عمله يطلق أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان متعاملا بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة-مخدرات-سرقة الآثار-المتاجرة بالبشر....) فإننا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة). أما إذا كان التعامل به ممنوعا واستخدام السلعة مسموحا مثل (السوق السوداء لبعض السلع-إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة-دكاكين وورش غير مسجلة-دروس خصوصية-أعمال الأجرة-عقود من الباطن غير موثقة...الخ) فإننا ندعو (الاقتصاد غير الرسمي). والشكل البياني (1) يوضح ذلك.

[4] Schneider. (1986) « ***Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt*** ». Scand.J.of Economics، vol.88. pp.643-68.

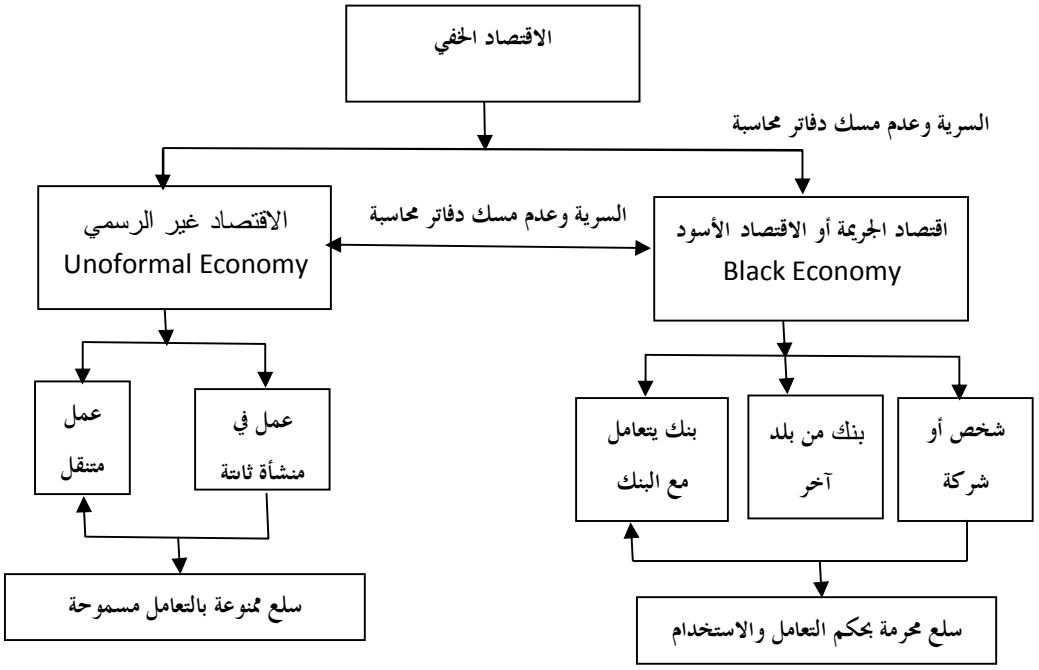

الشكل البياني رقم (1): من إعداد الباحث (2007).

2. أنشطة الاقتصاد الخفي:[5]

تمثل الأنشطة المشروعة أنشطة قانونية لكنها غير مسجلة رسمياً والإرباح المتولدة عنها لا تدخل في ناتج الاقتصاد الوطني ومن ذلك: المشروعات الحرفية الغير المرخصة، الباعة المتجولون، الخدمة المترلية، مزاولة الدروس الخصوصية.

أما الأنشطة الخفية، فتتمثل في الأنشطة غير القانونية وغير المسجلة رسميا في الحسابات القومية أي هي أنشطة محظورة منها: تجارة المخدرات والعملة والتزوير والفساد، إنتاج المخدرات- تقطير الكحول، الأموال المحتكرة، توزيع الحشيش والسجائر المهربة، دخل المراهنات والمقامرات والدعارة، السرقة بكل أنواعها.

تأسيساً على ما تقدم فأن الأنشطة غير المشروعة هي تلك الأنشطة التي تكون مصادر الأموال لها هي أموال قذرة أموال غير مشروعة المصدر ويحرمها القانون.

[5] د. هاشم م (2010)، ***الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي***، نشرة متابعات اقليمية، مجلة مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل جمهورية العراق، العدد(20)

وبهذا يمكن تعريف الأموال القذرة بأنها: الأموال التي تنشأ من مباشرة أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون، والأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة والدعارة واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والاتجار في السوق السوداء فيما هي ممنوعة وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقود وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات وفي البورصات وتزييف العملة وتزوير الصكوك الصرفية،والاتجار بالرقيق الأبيض.

3. أسباب ظهور وتنامي ظاهرة الاقتصاد لخفي:[6]

1.3 الضرائب: وتعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي إذ تشير الدراسات إلى أن تأثير النظام الضريبي على اقتصاد الظل، ففي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة (بما فيها مدفوع الضمان الاجتماعي) أقوى الأثر في نمو اقتصاد الظل، بمعنى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، تنعكس في صورة توفير دوافع للاتجاه نحو المخاطرة، والتحول نحو الاقتصاد الخفي ومن ثم ازدهاره على المدى الطويل. وتجدر الإشارة إلى أنه مع زيادة أسعار الضرائب تزداد حوافز التهريب منها.

2.3 البيروقراطية والفساد الإداري: أن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلاً في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاوي.

3.3 القوانين المانعة: قيام الدولة بوضع قوانين تمنع أو تحظر بعض الأنشطة، فيقوم الأفراد والمؤسسات بتلك الأنشطة بالالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها.

4.3 انخفاض مستوى الدخل: إن تدني مستويات الدخل في دولة ما وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

[6] د. بودلال علي، (2007)، ***تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر***"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

5.3 تواضع وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية: يميل حجم الاقتصاد الخفي إلى الصفر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، فيما تجد أنشطة الخفاء أرضا خصبة في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة والتعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون.

4. آثار الاقتصاد الخفي:

1.4 الآثار الايجابية:

- **الأثر على التشغيل:** حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الاقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية والى مستوى علمي معين والى أعمال معينة؛
- **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول؛
- **الأثر على الإنتاج والعرض السلعي:** حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

2.4 الآثار السلبية: وتتمثل في:

- تمتع أصحاب الدخول الخفية، بالمرافق والخدمات العامة ولا يسددون الضرائب المستحقة عليهم.
- تتمثل خطورة الاقتصاد الخفي، في أنه في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة، وأن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها الاحتماء من المطاردة القانونية؛
- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية؛
- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيراً أسعارها في اقتصاد السوق السوداء؛
- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد الاقتصاد الخفي، فأن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي الرسمي.

5. حجم الاقتصاد الخفي في مختلف بلدان العالم:

يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار الاقتصاد الخفي في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1.5. مناهج تقدير الاقتصاد الخفي:[7]

من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي إلا إن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرٍ ما لحجم الاقتصاد الخفي. توجد مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي أحداهما الأساليب المباشرة التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في اقتصاد الظل وتجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية). والأخرى هي الأساليب غير المباشرة وتقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد وهي تتضمن ما يلي:

- **طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل:** من خلال استخدام باحثين متخصصين بحساب الإنتاجية فيتم حساب الفارق بين (قوة العمل، وعدد العاملين)، وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق عدد العمال × إنتاجية العامل الواحد ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل أي غير الرسمي يعال (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين) × إنتاجية العامل.

  إن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العمل في كل قطاع، لكنها تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا القطاع، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة /إيطاليا وبعض دول الاتخاذ الأوروبي/.

- **اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء:** من خلال توزيع استثمارات تتضمن مجموعة أسئلة وتتناول البائعين والشارين وبعد إملائها يتم المقارنة بين أجوبة كل منها كأن نركز على جانب الإنفاق مثلا لفئة معينة من الناس ونقارنها مع مصادر الدخل الرسمية وهكذا مع الفئات الأخرى، الفارق بين المداخيل الرسمية والإنفاق الفعلية يعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

  إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات وتطبق هذه الطريقة في الدول الاسكندينافية وخاصة (السويد–الترويج).

[7] Tanzi، v. (1982a) « ***Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimâtes and Implications*** ». In Tanzi (1982).

- **طريقة الناتج الإجمالي:** وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي مثل (القصور–التحف–السيارات...الخ).

وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة بحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، ونقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو (الاقتصاد الخفي)، وهي شبيهة إلى حد ما بطريقة أسئلة الاستقصاء.

- **طريقة تعمد على مؤشرات جزئية:** مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء، أو الماء، واعتماد مؤشر التشغيل النظامي، فمثلا إذا كان حجم الكهرباء اللازم للإنتاج دخل قدره /20/ مليار دينار في الجزائر يحتاج إلى /20/ مليون كيلو فولت، فإذا كان الاستخدام من الكهرباء هو/30/ مليون كيلو فولت. فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد الخفي بعد استبعاد الهدر من الكهرباء (وهذه يمكن حصرها)، ونصل عندها إلى حساب قيمة هذا الاقتصاد.
- **المعامـــلات:**

استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي والكلي أي الرسمي الخفي ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.

- **الطلب على النقود:**

تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة على افتراض إن المعاملات الخفية تتم نقداً وان الزيادة في الاقتصاد الخفي سوف تزيد من الطلب على السيولة.

ويتضح لنا من خلال الجدول (1) أن أكبر نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الداخلي الخام تظهر بشكل واضح بجنوب شرق آسيا، في البلدان التالية: اندونيسيا (78%)، الفلبين (72%). كما تظهر أيضا بنسبة كبيرة في بلدان آسيا الجنوبية على رأسها الهند (91%).

أما في إفريقيا الشمالية فإن هذه النسبة تظهر في كل من: تونس (50%)، ومصر (55%). بينما في إفريقيا الجنوبية فنجدها في كل من: بنين (93%)، تشاد (74%).

وفي بلدان أمريكا اللاتينية فإن النسبة الكبيرة للاقتصاد الخفي تظهر في كل من: البيرو (59.1%)، كولومبيا (55.6%).

الجدول (1):

نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003.

المنطقة	البلد	حصة الاقتصاد الخفي من PIB%
جنوب شرق آسيا آسيا الجنوبية	اندونيسيا فليبين تايلندا بنغلادش الهند	78 72 50 17 91
إفريقيا الشمالية إفريقيا الجنوبية	الجزائر المغرب تونس مصر بنين تشاد غانا كينيا إفريقيا الجنوبية	42 45 50 55 93 74 72 72 51
أمريكا اللاتينية	أرجنتين برازيل الشيلي كولومبيا المكسيك البيرو	49.3 47.1 38 55.6 39.2 59.1

Source: Ilo, Global employment Trends, Geneva, 2003.

إن **الجدول رقم (2)** يمثل نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) في كل منطقة من العالم حسب تقديرات سنة 2006.

الجدول (02):

نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) سنة 2006.

المنطقة	الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (%)
آسيا الشرقية	3,24
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	7,37
أمريكا اللاتينية	5,41
أفريقيا الشمالية	5,27
دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	4,17
إفريقيا الجنوبية	3,42
آسيا الجنوبية	7,35

Source: world Bank, 2006.

يظهر جليا من هذا الجدول أن نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام تتوزع كما يلي: أفريقيا الجنوبية (42،3%)، ثم تليها منطقة أمريكا اللاتينية (41،5%)، في حين أن آسيا الجنوبية تقدر نسبة الاقتصاد الخفي فيها بحوالي (35،7%)

إن انتشار الاقتصاد الخفي في مختلف بلدان العالم وتفاقم حدته جعلت من هذه البلدان تبحث عن مختلف الأساليب القادرة على التعامل معه بغية إدماجه في الاقتصاد الرسمي.

ومن بين أهم البلدان التي اعتبرت سياساتها ناجحة اتجاه الاقتصاد الخفي، وحظيت بتشجيع من قبل المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي نذكر: السنغال، تونس والمكسيك.

6. نظرة عامة حول الاقتصاد الخفي في الجزائر:[8]

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي

[8] Prenaut A 2002 *: « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? »* Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12

فترة ما بعد منتصف الثمانينيات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر: (لجنة علاقات العمل، 2004: 71).

- أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيراتها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة؛
- أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مرورا بالإصلاح الهيكلي الذي كان له تأثيرا سلبيا خاصة على الناحية الاجتماعية: (انتشار الفقر والبطالة)؛
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع الخفي؛
- النمو الديمغرافي المتزايد؛
- انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة؛
- البيروقراطية والقيود الحكومية المانعة.

1.6 القطاعات الخفية الأكثر انتشارا في الجزائر:

أ- قطاع البناء والأشغال العمومية: (Abrika , B, 2001 : 4)

يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للاقتصاد الخفي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية.

ب-قطاع **التجارة:**

وأهم أسباب انتشار التجارة غير الرسمية هي:

- ارتفاع معدل البطالة عند الشباب خاصة الذين يطلبون العمل لأول مرة؛
- تحرر التجارة الخارجية أدت إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية؛
- غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية؛

كما توجد أيضا قطاعات أخرى تنشط في القطاع الخفي كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج، وصناعة الأثاث... الخ.[9]

2.6 حجم القطاع الخفي في الجزائر:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كانت ذات أثر سلبي سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية مما ساعد على تنامي القطاع الخفي الذي جاء يلبي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل، تلبية الحاجات الأساسية، ... الخ، مثلما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

حجم الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (الفترة: 1988–2006)

السنوات	نسبة الاقتصاد الخفي من PNB (%)
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

Source: Adair, P: l'économie informelle au Maghreb, 2002.
Own calculations based on world Bank data, Washington D.C, 2002, world Bank, 2006.

وبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجزائر في القطاع الخفي لمحاولة إدماجه في الاقتصاد الوطني كمنح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات التقليدية، اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي،إلا أن حجمه يبقى معتبرا.

3.6 تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر:

بيد طبيعة الظاهرة وقصور البيانات المتاحة حالا دون تطبيق طريقة التفاوت بين الدخل والإنفاق القومي، كما تعذر علينا أيضا إعمال أسلوب المعاملات.

[9] د. بودلال علي، (2007)، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

ونظرا لتوافر البيانات عن كل من العملة المتداولة والودائع الجارية والودائع الآجلة فقد عملنا على تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن باستخدام (modèle de vito.Tanzi).[10]

أ- **نموذج (V.Tanzi1982) أسلوب التهرب والغش الجبائيين:**

تقدير الدخل غير المعلن باستخدام النموذج التانزي القياسي" لمعادلة الطلب على العملة" الذي يهدف إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) وذلك بدلالة الدخل غير المعلن. وكما سلف الذكر فإن الفكرة الأساسية لذلك المنهج هي تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة.

الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

ويطلق على الفرق بين التقديرين: النقود غير المشروعة ومن هنا سيخرج مقدار:

ب- الدخل الخفي= النقود غير المشروعة x سرعة تداول الدخل النقدي .

ت- **فرضيات النموذج:**

- أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.
- تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتراكم الثروة.
- تماثل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

ث- **متغيرات النموذج** :

ج- **المتغير التابع**: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع $\frac{a}{T_2}$

ح- **المتغيرات التفسيرية:**

متوسط الناتج الداخلي الخام: y_m

نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام: $\frac{R}{y}$

نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام: $\frac{T_X}{y}$

معدل الفائدة: i

[10] **Tanzi,v. (1982a),** « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications », In Tanzi (1982).

خ- **الشكل الرياضي للنموذج:**

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة، وتأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$Log\frac{a}{T_2} = b_0 + b_1\ Log\ y_M + b_2\ Log\frac{R}{y} + b_3\ Log\frac{T_X}{y} + b_4\ Log + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت).

b_0 : الثابت، و b_4،b_3،b_2 ، b_1 : معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج.

د- **تحديد التوقعات القبلية للنموذج:**

من المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغير بين y_x،i سالبة، أي:

i. $b_1 < 0$ ، $b_4 < 0$

ومعلمتي المتغيرتين $\left(\frac{T_X}{y}\right)$ $\left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة. $b_2 > 0$ ، $b_3 <$ 0.

ذ- البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، بعض المواقع الإلكترونية...)

ر- **أسلوب التقدير المستخدم:**

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات دالة الطلب على العملة بواسطة برنامج « EVIEWS 5.1 ».

ز- **تقدير النموذج:** بتعويض الإحصاءات المتوفرة والمطلوبة للنموذج، نتج ما يلي:

$$Log\frac{a}{T_2} = 2{,}568518 - 0{,}105670\,Log\,y_m + 1{,}067631\,Log\left(\frac{R}{y}\right)$$
$$+ 0{,}071288\ Log\left(\frac{T_X}{y}\right) + 0{,}256067\ Log\ i$$

س- **اختبار النموذج:**

- جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للتوقعات القبلية.
- بلغ معامل التحديد $R^2 = 0$، 948 (%94)

- يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج بنسبة 94 بالمائة. [11]
- تبين أن *F المحسوبة أكبر من F الجد ولية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المعلمات المقدرة،[12] وهذا ما يوحي بأن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة جوهرية على المتغير التابع $\frac{a}{T_2}$
- اختبار Durbin–Waston دعم وجود المقدرة التفسيرية لجميع المتغيرات التفسيرية للنموذج.

بعد تقدير حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2010) بدلالة الدخل الخفي بواسطة برنامج « EVIEWS 5.1 »، أسفرت النتائج عما يلي:

الجدول رقم (3)

تطور حجم الدخل الخفي خلال الفترة (1970 –2010)

السنوات	الدخل الخاص بحجم الاقتصاد الخفي	نسبة % نسبة الاقتصاد الخفي إلى.P.IB
1970	9,6829	28
1980	417,44604	27
1985	582,62192	21
1990	176,132802	24
2000	396,507379	25
2005	983,942858	23
2010	576,1452225	24

المصدر: د. بودلال علي .مرجع سبق ذكره، ص ص 311-318

[11] $Log\ \frac{a}{T_2}$: Source V. Tanzi **1983** : The underground economy in the united states : Annual Estimates 1930- 1980 IMF STAFF papers Vol 30 n° 2 juin P.P 229 – 301.

[12] - تم تقدير معلمات النموذج وإجراء الاحتياجات الإحصائية باستخدام برنامج النظام Logiciel Eviews 5، 1

ش- تحليل النتائج:

قد تحققنا من صحة فرضيات الدراسة إذ ثبت وجود الاقتصاد الخفي بحجم لا بأس به في الجزائر حيث:

- تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة بين 55833.673 مليون دينار جزائري كحد أدنى و862185.652 مليون دينار جزائري كحد أقصى؛
- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة(1970-2010) حوالي 24% إلى 25%؛
- على المستوى الكلي للظاهرة، انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

✓ بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي (28%) وقد أسهم ذلك في تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة وما يبرر انتشار الظاهرة وتعدد مختلف الأساليب للتهرب والغش الجبائيين من جهة أخرى.

✓ التعديلات الضريبية التي تمت أثناء فترة الدراسة:

- الضريبة على المداخيل يدفعها أساسا الأجراء في القطاع العام.
- كثرة الإعفاءات من الإدارة الجبائية زادت من حجم الاقتصاد الخفي.

✓ توسع السوق السوداء والسوق الموازية للعملات الصعبة.

✓ في الفترة الأخيرة من الدراسة عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من الاستقرار ويعود ذلك إلى وضع تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية جديدة تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

فمن هذه المعطيات: يظهر وزن الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عرفها الاقتصاد:

✓ نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (15%،7)؛

✓ إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء سنتي1990 – 1991؛

✓ ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار المعدل 23% سنويا بين سنوات 1987 – 1994)؛

✓ تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي؛

✓ إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي؛

- ✓ وضعية أمنية للبلاد جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

7. الإجراءات الوقائية للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر:

من أجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الآتية:

- ✓ إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي؛
- ✓ مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي؛
- ✓ تشديد العقوبات على التهرب الضريبي؛
- ✓ الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة.

خـــاتمة:

استهدف البحث دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الرسمي خلال الفترة (1970-2010). إذ بدأنا بتحديد وتعريف الظاهرة وعناصرها وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي والأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوء وتطور الاقتصاد الخفي، كما تطرقنا لمختلف أساليب تقدير الاقتصاد الخفي مركزين على المقاربات النقدية التي تعد أكثر استخداما كونها تعتمد على الدخل الذي مفاده النقود، وهي بمثابة حجر الزاوية في المعاملات الاقتصادية الخفية.

كما عرضنا المكون المشروع وغير المشروع للاقتصاد الخفي في الجزائر لننتهي بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل الخفي بانتهاج مقاربة نقدية مكنتنا من تحديد نسبة الاقتصاد الخفي في الجزائر وبينت النتائج المتحصل عليها بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة، وهي في توسع وانتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة، منها جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، والإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية،، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة... الخ كلها هذه الأسباب نتجت عنها اختلالات بين العرض والطلب والأسعار، معدلات التضخم... والبطالة غدت ودعمت في توطيد أركان الاقتصاد الخفي في الجزائر.

وإن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلق من أسباب ظهورها، ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وهذه الظاهرة (الاقتصاد الخفي) تشكل بحدود 30 % من الاقتصاد الجزائري، ومعالجة (الاقتصاد الإجرامي) تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك، لأنه يسبب هدرا كثيرا للاقتصاد الوطني ومشكلة تتجاوز حدود الجانب الاقتصاد إلى الجوانب الأخرى.لأن الجزائر تعتبر بلدا عابرا لبعض أوجه (الاقتصاد الإجرامي) مثل (المخدرات-الأقراص المهلوسة....الخ).

أما الاقتصاد الخفي فإنه يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له ولذلك يدعى في بعض الأحيان (الاقتصاد الموازي) وهو لا يسدد ما يترتب عليه من (ضرائب ورسوم) ويعتمد على (اللاعلنية في العمل) ولا يمسك دفاتر محاسبية تبين نفقاته وإيراداته...الخ ومقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على (السبب والنتيجة) وليس بأسلوب (المنع والملاحقة).

توصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة التقييمية ومن تجارب البلدان السابقة الذكر، يوصي الباحث بما يلي:

- التوجه نحو زيادة معدلات النمو، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع الخفي؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية- الإجراءات المالية والتجارية...الخ)؛
- التوسع الأفقي والتكامل العمودي في القطاع الرسمي من أجل زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي؛
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل؛
- ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل.

قائمة المراجع:

مؤلفات باللغة العربية:

1. د. بودلال علي، (2007)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (واقع وآفاق).

مؤلفات باللغة الأجنبية:

1. CREAD (2001),*« Actes de l'atelier technique sur l'information de l'économie algérienne »*، centre de recherche en économie appliquée pour le développement , Alger.
2. FIEGE E (1989) , ***« the underground economies tax evasion and information Distortion»*** , Cambridge University Press.
3. HENNI A (1991) , ***« Essai sur l'économie parallèle,cas de l'Algérie »,*** ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991.

4. HENNI Ahmed (1990), *« qui a légalisé quel « trabendo » »* , peuple méditerranées N°52-53 Juillet –Décembre.
5. Lau chaud J-P (1997) , *« le secteur informel urbain et l'emploi en Mauritanie »,* analyse et politiques , Document de travail N°13, centre d'économie du développement de l'université Montesquieu - Bordeaux IV.
6. LAUTIER B (1994), "***L'économie Informelle dans le Tiers Monde***", éd la découverte.
7. PRENAUT A (2002) , *« l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? »* Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12.
8. SCHNEIDER, (1986), « ***Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt*** », Scand. J. of Economics, vol.88.
9. TANZI, v. (1982) « ***Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications*** ». In Tanzi (1982).
10. TANZI, V.(1982), « ***The Underground Economy in The United States and Abroad*** », Lexington Books.

أطروحات:

1. د. بودلال علي، (2007):تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية"، جامعة تلمسان.

مقالات علمية:

1. د. بودلال علي، (2012):"مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة محمد الخامس الرباط المغرب العدد12-13.
2. د. بودلال علي، (2010)،"محاولة للاقتصاد الخفي في الجزائر"مقال منشور في مجلة دفاتر (MECAS) مخبر تسيير رأس المال والتنمية –جامعة تلمسان العدد 10.
3. د. بودلال علي، (2010)،"تقييم دور القطاع غير المنظم في تعديل مشكلة البطالة في البلدان المغاربية –الجزائر نموذجا، مقال منشور في مجلة ديناميكية الإصلاح في دول اتحاد المغرب العربي.جامعة محمد الأول وجدة المغرب العدد02.
4. د. هاشم م، (2010)، الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي: نشرة متابعات إقليمية مجلة مركز الدراسات الإقليمية –جامعة الموصل جمهورية العراق، العدد(20).
5. د. بودلال علي، (2008)، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر "الأسباب والحلول"، منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا)العدد37.

6. د. بودلال علي، (2008)، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر، مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر، تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05.
7. صندوق النقد الدولي، (2002)، "قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الظلال، منشورات صندوق النقد الدولي"قضايا اقتصادية،الاختباء وراء الضلال ونمو الاقتصاد الخفي".
8. د. عبد الفضيل محمد ودياب ج، (1995)، "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 400.
9. منشورات مجلة دراسات اقتصادية كلية الاقتصاد جامعة الأغواط العدد 07.

تقـــارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2004)، دورة عادية سبتمبر 2004.